الاستقرار السياسي و أثره على الادارة المحلية " دراسة نظرية "

أ. مصطفى أبودرنه[1]

ملخص الدراسة

تناقش هذه الدراسة تأثير الاستقرار السياسي على الادارة المحلية من خلال وصف وتحليل كل ما يتعلق بظاهرة الاستقرار السياسي كونها هدفا تسعى لبلوغه النظم السياسية لضمان استمراريتها وبقاؤها وذلك بتحديد مفهوم الاستقرار السياسي وعوامله ومؤشراته، ثم دراسة الإدارة المحلية التي أمست الوسيلة التنظيمية الأولى لتنفيذ أهداف السياسة العامة ولما لها من مزايا وخصائص تجعلها الركيزة الأولى للدولة لبلوغ أهدافها وغايتها وخاصة التنموية منها، وذلك من خلال تعريف الادارة المحلية وتحديد أسسها وخصائصها وأهدافها وعوامل نجاحها وفشلها وظروف الأخذ بها، وعليه فإن هدف الدراسة الأساسي توضيح مواضع التأثير والعلاقة بين الاستقرار السياسي والادارة المحلية واستخلاص العلاقة بينها.

المقدمة

تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي من الظواهر السياسية المعيارية التي تقاس وتصنف بها النظم السياسية وعلى الرغم من اختلاف مظاهرها ومؤشراتها إلا انها تظهر بوضوح جلي على الدول التي تعمها وذلك لوجود حالتين لا ثالث لهما للدولة ، إما حالة الاستقرار أو عدم الاستقرار وهما حالتان متناقضتان لا يحتمل وجودهما معا ، فالأولى يسود مظهرها العام تقدم وازدهار وتنمية وتحديث وانتظام في شتى مجالات الحياة وعلى العكس تماماً في حالة عدم الاستقرار فيعم التخلف والحروب والفساد والفوضى في أغلب مناحي الحياة فيها، لذا كان الاستقرار السياسي هو الهدف الأسمى والغاية القصوى التي تسعى إليها أغلب النظم السياسية في العالم، إلا أن الرؤى حول تحقيقه تختلف من حالة الى أخرى وتتوقف الى حد كبير على خصوصية الدول وطبيعة القيم الثقافية والتفاعلات بين القوى المجتمعية المختلفة ، حيث أن القيم الثقافية والمعتقدات الفكرية التي تحملها النخب السياسية تؤثر بشكل كبير في السعي الى تحقيق هذا المطلب وفي أغلب الأحيان فإن وسائل تحقيق الاستقرار تتمحور في إحدى الوسيلتين الأولى هي من خلال تعزيز القوة العسكرية والأمنية بتحصين النظام بترسانة عسكرية قوية لمكافحة أية محاولة للتغيير ولضمان البقاء لأطول فترة ممكنة ويطلق عليه البعض الاستقرار على المدى القصير وصنّف أغلب علماء السياسة تلك النظم التي تتبع هذه الوسائل من ضمن حالة عدم الاستقرار ، في حين أن الحالة الثانية تتجه نحو بناء

[1] مساعد محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس

مؤسسات كبرى تحت سيادة القانون بعيدا عن الشخصنة ،أي سيادة العمل المؤسسي في جميع مفاصل النظام ومن ثم التوجه نحو التنمية والتحديث لكسب الرضاء الشعبي " الشرعية " ومن ثم الوصول لاستقرار على المدى الطويل وهو المطلوب، ولما كانت السلطة التنفيذية هي لب النظام السياسي حيث أنها الجانب الحركي للنظام التي تترجم فيه السياسات والاهداف الى أفعال عن طريق أجهزتها المختلفة والتي غالبا ما يطلق عليها الجهاز الإداري للدولة، بحيث يتبنى الوسيلة التنظيمية الإدارية التي تناسب أوضاع البيئة السياسية والاقتصادية والعوامل والظروف الطبيعية والاجتماعية له ، ويعتبر أسلوب اللامركزية الإدارية من افضل الأساليب المستخدمة في التنظيم الاداري إذا توفرت الظروف لذلك، وتعتبر الإدارة المحلية من إحدى صور التنظيم الاداري اللامركزي، إلا ان الأخذ بها يتطلب ظروف وعوامل معينة لتحقيق أهدافها ولعل من أهم تلك الظروف والعوامل عامل الاستقرار السياسي فهو من العوامل الرئيسة التي يعتمد عليها نظام الادارة المحلية، وعليه فإن هذه الدراسة تبحث في أثر الاستقرار السياسي على الادارة المحلية وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى قسمين : القسم الأول : تناول فيه الباحث الأطر النظرية للاستقرار السياسي والإدارة المحلية ، والقسم الثاني : تناول تحليل أثر الاستقرار السياسي على الادارة المحلية وأثر الإدارة المحلية على الاستقرار السياسي.

المشكل البحثي.

يتمثل المشكل البحثي لهذه الدراسة في تساؤلين هما: ما هو تأثير الاستقرار السياسي على نظام الادارة المحلية ؟ وهل هناك تأثير متبادل بين الاستقرار السياسي والادارة المحلية؟.

فرضية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها:

- للاستقرار السياسي تأثير كبير جدا على نظام الادارة المحلية.
- مثلما أن الاستقرار السياسي له تأثير على نظام الادارة المحلية فإن الادارة المحلية تعد داعماً للاستقرار السياسي ومؤثرة فيه.

أهمية وأهداف الدراسة

تنبع **أهمية** هذه الدراسة من خلال أهمية الموضوع التي تعالجه والمتعلق بتأثير الاستقرار السياسي على الادارة المحلية التي بدورها أيضا تكمن أهميتها في كونها الركيزة الأولى للإدارة العامة للدولة في تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية الشاملة فهي تساهم في بناء الوعي التنموي و استقراره و توظيفه من خلال مشاركة حقيقية و فاعلة في العملية التنموية بحكم قربها من المواطن .

أما أهداف هذه الدراسة فيمكن تلخيصها فيما يأتي:

- تحديد الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي وتحديد عوامله ومؤشراته
- تحديد مفاهيم وأسس الادارة المحلية و الاهداف والعوامل والظروف المتعلقة بها .
- تحديد طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي والادارة المحلية.
- المساهمة في تعويض النقص في الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية .

الدراسات السابقة

أولًا دراسة (دراوش،2015) الإدارة المحلية وعملية إدارة التنمية في الجزائر المعوقات ومقاربات الاصلاح

هدفت هده الدراسة الى ما يلي:

– تحديد الاطار القانوني لوحدات الادارة المحلية في الجزائر وتطوره

- تحديد طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية واللامركزية وبين المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

-ابراز التحديات والعراقيل التي تواجه الادارة المحلية في الجزائر واساليب مواجهتها

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها تكمن في الأتي:

– ابرزت المقاربات المعاصرة للإدارة المحلية أهمية تفعيل اللامركزية من خلال زيادة استقلالية الوحدات المحلية لتفعيل دورها في تحقيق التنمية أي أنه كلما كانت الوحدات المحلية تتمتع باستقلالية عن السلطة المركزية ، كلما دفع ذلك الى تفعيل دورها في عملية التنمية

-اثبات ان الادارة المحلية في الجزائر تعاني من ضعف على المستوى المالي والكادر البشري بالشكل الذي يعيق مشاركتها بفاعلية في عملية التنمية

ثانياً دراسة (ابوخويط وأخرون .2017) بعنوان معوقات تطبيق نظام الادارة المحلية في ليبيا

تهدف هذه الدراسة الى:

- تحديد متطلبات تطبيق نظام الادارة المحلية في ليبيا.
- تحديد أهم المعوقات التي تحد من تطبيق نظام الادارة المحلية في ليبيا.
- تحديد نقاط القوة لدعمها ونقاط الضعف لعلاجها.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فهي تتلخص في ما يأتي :

- بعد الواقع الليبي عن تطبيق الادارة المحلية وخاصة في ما يتعلق بتفعيل دور البلديات

– وجود وتحديد العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام الادارة المحلية في ليبيا .

- تقديم العديد من الاقتراحات والتي تساهم في ازالة تلك المعوقات التي تحول دون تطبق نظام الادارة المحلية في ليبيا .

ثالثا دراسة (قبايلي ، 2017) بعنوان دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية

تهدف هذه الدراسة الى

- محاولة دراسة دور الإدارة المحلية في تدعيم التنمية المستدامة في الدول النامية بوضع نظرية في الإدارة قابلة للتطبيق

- تحديد الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية والتنمية المستدامة

- ابراز أهم التحديات التي تواجه الإدارة المحلية وتقديم اقتراحات لتفعيل دور الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة.

اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة تكمن في " ان قدرة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد على تكاثف الجهود المحلية والدولية وذلك باتخاذ استراتيجيات اقليمية ودولية تعزز جهود هذه الدول لاسيما في ما يتعلق بتسيير التجارة وتسهيل فرص نفاذ منتجاتها الى الأسواق الدولية بشروط بسيطة ودونما اية عراقيل وتوفير الدعم المالي والفني لها وتسهيل نقل واكتساب التكنولوجيا الحديثة مما يمكنها من التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبدعم جهود التنمية ".

رابعاً دراسة (سماعيلي ، 2013) بعنوان الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية ، حيث تهدف هذه الدراسة الى: - التعرف على الدور الاداري والتخطيطي للإدارة المحلية في دعم الاتجاهات التنموية بمفهومها الواسع المحلي والوطني

-.تقييم تجربة الإدارة المحلية في الجزائر

-تقييم جوانب العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية وامكانية تطويرها نحو الافضل

- ابراز الخصائص الأساسية والكفيلة لظهور نماذج فعالة وتقديم اقتراحات لتفعيل دورها.

اهم نتائج هذه الدراسة ويمكن تلخيصها على هذا النحو:

-اتضح من الدراسة مدى اتساع اختصاصات البلدية الجزائرية ومدى تدخلها في كل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الا انها اختصاصات مقيدة بسلطة الرقابة الادارية وربط القادة المحليين برباط وثيق بالأجهزة المركزية هذه الضغوط تعتبر من أسباب أزمة الإدارة المحلية بالجزائر.

- ان نظام الإدارة المحلية في الجزائر لا يزال حديثاً ولم يصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة كما أنه يسير بخطى بطيئة نحو التطور .

التعريفات الإجرائية

- ❖ الاستقرار السياسي: هو ظاهرة سياسية تعبر عن نجاعة وفاعلية النظام السياسي ومؤسساته في دولة ما ، ويتضح ذلك من حلال تمتع النظام بمستوى عال من الشرعية ،وزيادة معدل التطور والتنمية " الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" في المجتمع من خلال مؤسسات فاعلة ورصينة.
- ❖ الإدارة المحلية: أسلوب تنظيم إداري تسعى إليه الدولة البسيطة الموحدة في شكلها الدستوري والذي يتم بمقتضاه تقسيم اقليم الدولة الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية المعنوية الاعتبارية من خلال مجالس منتخبة من قبل أفرادها ، تتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة في إدارة مصالحها تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية .

مناهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بوصف وتحليل الأدبيات النظرية والمتمثلة في الكتب والابحاث العلمية التي تناولت موضوعي الاستقرار السياسي والادارة المحلية كما يمكن الاستعانة ببعض المناهج والمداخل الاخرى حسب ما تطلبه بعض المواضيع الفرعية المتعلقة بالدراسة .

تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مطالب رئيسية كان أولها الاستقرار السياسي والذي بدوره قُسِم على ثلاثة عناوين فرعية الاول تناولت فيه الدراسة مفهوم الاستقرار السياسي، في حين تناول العنوان الفرعي الثاني عوامل الاستقرار السياسي، أما ثالثهما فتناولت فيه الدراسة مؤشرات الاستقرار السياسي، أما ثاني المطالب فهو الادارة المحلية فحوى على موضوعين ، الأول منهما تناول المفهوم والأسس والخصائص للإدارة المحلية أما الثاني فيتناول عوامل نجاح وفشل الادارة المحلية وأهدافها وظروف الأخذ بها . والمطلب الثالث ختم به البحث بتوضيح العلاقة بين الاستقرار السياسي والادارة المحلية أي أنه كنتيجة للبحث والتحقق من صحة الفرضيات .

المطلب الأول: الاطار النظري للاستقرار السياسي والإدارة المحلية

أولاً الاستقرار السياسي . Political stability

يعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة سياسية اعتبرها اغلب البحاث انها ذات طبيعة معيارية ، حيث تقاس وتصنف بها الدول والنظم السياسية، كما تعتبر من أبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد المتعددة والمتشابكة التي تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص، فهي تحظى باهتمام الباحثين في المجال السياسي بدراستها دراسة معمقة، إلا أن أغلب الدراسات التي تناولت ظاهرة الاستقرار

السياسي ركزت على الناحية السلبية للظاهرة أي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والتي تختلف اختلافا كبيرا عن ظاهرة الاستقرار السياسي في الحالة والمحددات والأسباب والعوامل والمتغيرات والمؤشرات فأغلب الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة بالإشارة اليها كمعيار للتصنيف لا كظاهرة سياسية لها أسبابها ومحدداتها ومؤشراتها، فهي ظاهرة معقدة جدا نظرا لتعدد وتشابك العوامل ,والمتغيرات الداخلة في تركيب هذه الظاهرة.

1- مفهوم الاستقرار السياسي. The concept of political stability

لا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن العديد من المفاهيم في العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص من حيث غموضه وتعقده وعدم وجود تعريف شامل له متفق عليه، كما أن من أهم الصعوبات التي تواجه تعريف ظاهرة الاستقرار السياسي تكمن في عدم وجود مصطلح متفق عليه لتعريفه تعريفاً لغوياً محدداً ، ذلك أن معظم المفكرين السياسيين الذين بحثوا في هذه الظاهرة ، قد اكتفوا بتحديد كل من مؤشراتها الإيجابية والسلبية ، بمعنى آخر الدوافع الكامنة وراء استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي دون تقديم تعريف محدد للمصطلح خاصة وأن هذه المؤشرات والدوافع تختلف من بيئة مجتمعية لأخرى فالاستقرار السياسي هو مصطلح غالبا ما يعبر عن قدرة النظام على البقاء والتكيف مع البيئة المحيطة به والاستمرار لأطول فترة ممكنة دونما أي تغيير في الوضع الاجتماعي مع أن يكون النظام السياسي متمتعا بقدر كافي من الرضا الشعبي والقبول أي حالة التوازن بين مدخلات ومخرجات العمليات السياسية للنظام ومن هذا الصدد يعرفه الدكتور اسماعيل عبد الكافي في موسوعة المصطلحات السياسية " بأنه قدرة النظام على الاستمرار لفترة طويلة وعدم وجود تغيير اجتماعي لفترة طويلة ويكون النظام السياسي باقيا في حالة مقبولة من التوازن لفترة طويلة Stability Equilibrium حيث ان الاستقرار هو الهدف الاساسي لصانع القرار"(الشاهر، 2016)، وعندما ربطت بعض الدراسات دلالة الاستقرار السياسي باحتواء الصراعات والازمات بدون عنف داخل الدولة ومن هذا المعنى يرى الباحث السياسي شاهر الشاهر ان الاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي، فالاستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات.(بدرالدين ،1984)

وترى دراسات اخرى أن مفهوم الاستقرار السياسي مرهون بفاعلية ونجاعة المؤسسات الرسمية في الدولة فيعرف ريتشارد هيقوت RICHARD HIGOT الاستقرار السياسي بأنه " قدرة مؤسسات

النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي و تزايد شرعية النظام" (بوعافية ،2016) ، بينما اعتمد صامويل هانتجتون SAMUEIL HANTINGTON في تعريفه للاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة ثانية، وعليه فقد قسمه إلى ثلاثة مستويات منخفضة، متوسطة ومرتفعة وإلى نظامين، مدني و بريتوري(محفوظ ،2006) ويرى الباحث محمد محفوظ أن المقصود بالاستقرار السياسي" هو وجود نظام سياسي مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة العسكرية والأمنية مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافدا أساسيا من روافد الاستقرار" (مهنا ، 1998) ويمكننا القول أن اغلب الدراسات استخدمت مؤشرات ومحددات الاستقرار السياسي في تعريفه ، لذا تعددت المفاهيم وتنوعت.

وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكننا وضع تعريف اجرائي للاستقرار السياسي على هذا النحو: الاستقرار السياسي هو ظاهرة سياسية تعبر عن نجاعة وفاعلية النظام السياسي ومؤسساته في دولة ما ، ويتضح ذلك من حلال تمتع النظام بمستوى عال من الشرعية ،وزيادة معدل التطور والتنمية " الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" في المجتمع.

2- عوامل الاستقرار السياسي Political stability factors

أ- التكامل القومي : National integration

يرى كارل دويتش أن التكامل القومي هو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي الى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي، أي حالة يحل فيها أفراد المجتمع الواحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء إلى العنف(محمد وآخرون ،1985) ، فالتكامل القومي يعد عاملا مهما في دعم الاستقرار السياسي للنظام وخاصة عندما تولي النخبة الحاكمة اهتماما به ووضع استراتيجيات محكّمة ومدروسة تؤدي الى اثراء التكامل القومي الوضع الذي ينسى فيه أفراد المجتمع كل خلافاتهم الفردية ويكون همهم الشاغل الوطن وذلك من خلال الالتفاف حول إرادة واحدة وهذه الحالة تعبر عن أعلى مستويات الرابطة السياسية.

ب- المشاركة السياسية : Political participation

تعتبر أنظمة الحكم الديمقراطية أكثر الأنظمة استقرارا في العالم ، حيث تعد الديمقراطية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي، فالديمقراطية تعني في أبسط معانيها مشاركة الشعب في الحياة السياسية أي أن الأسلوب الديمقراطي في ممارسة السلطة يتحقق بالمشاركة السياسية ويقصد بالمشاركة السياسية "هي العملية التي يمكن من خلالها ان يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بان يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وان يعتقد كل فرد ان لديه حرية (الصفار ،2005) ، ولا تتحقق المشاركة السياسية إلا من خلال وجود برلمان يمثل كافة القوى والأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية وسيادة القانون، فتلك الأجواء تعزز من اندفاع الأفراد الى المشاركة والانخراط في الحياة السياسية وبالتالي يتحقق الرضاء والقبول وبهذا تترسخ الشرعية و التي هي هدف كل نظام سياسي.

جـ-الثقافة السياسية المتجانسة : Homogeneous political culture

تعتبر الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع فهي تنحصر في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية ، أي انها نظام من القيم والمعتقدات ترتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة لحد ما، (عبد الكافي ،2010) ويتجلى دور الثقافة السياسية في ثقافة النخبة السياسية، حيث أن اتجاهات وأفكار ومشاعر وسلوك من يشغلون المناصب العليا في المجتمع وخلال فترة زمنية معينة مهمة جدا داخل النظام السياسي، كما يعتبر تجانس الثقافة السياسية للأفراد في المجتمع الواحد عاملا مهما في دعم الاستقرار السياسي ، فالثقافة المشتركة تعطي شعورا للفرد بالانتماء وذلك لأنها تربط الأفراد معاً في جماعة واحدة يشعرون فيها بالتوحد والاندماج ، لذلك فإن التجانس الثقافي والتوافق الفكري بين الجماعات المكونة للمجتمع يساعدان على الاستقرار ومشاركة الافراد في العملية السياسية(امين ،1990) ، كما أن وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، هو ما من شأنه أن يجعل المجال واسعاً للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي، وهو ما يجسد فكرة الاستقرار.

د- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي : Economic and social inequality

ان تزايد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات يؤدي الى الحرمان النسبي والذي بدوره يؤدي إلى الشعور بالإحباط والسخط العام على المستوى الجماعي مما يدفع الجماعات الى

العنف ضد النظام وقياداته الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار , كما أن استمرار التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يؤدي الى تفجير التناقضات والانقسامات القائمة مما يؤدي إلى اضطرابات عنيفة (حاج سليمان ،2009).

هـ-**الفاعلية السياسية :** Political effectiveness

تعتبر الفاعلية السياسية من أهم دواعم الاستقرار السياسي وهي تعبير عن قدرة النظام السياسي ومؤسساته على الاستجابة للمؤثرات البيئية المحيطة به أي تكافؤ وتوازن بين جانبي المدخلات والمخرجات والذي يتوقف على نجاعة عملية التحويل أي تحويل المدخلات الى مخرجات ، فكلما كانت قدرة النظام السياسي قوية للاستجابة أي تكون مخرجات عملية التحويل إيجابية، كلما أدت إلى زيادة في درجة الرضاء لذى أفراد المجتمع وبالتالي زيادة معدلات الشرعية والتي من خلالها يتحقق الاستقرار السياسي، حيث يرى ديفيد إيستون أن النظام الذي يتمكن في تغيير سياساته وقراراته (مخرجاته) إزاء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في بيئته الداخلية هو النظام الذي يستطيع تحقيق شرعيته ويضمن استقراره السياسي.(حاج سليمان،2009)

و- **قوة وضعف المؤسسات السياسية:** The strength and weakness of political institutions

إن ضعف المؤسسات السياسية، والصراع الشخصي على السلطة، هو أمر ناتج عن الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية، وإلى وجود سكان فاعلين سياسياً، هنا تبرز أهمية البناء الدستوري والمؤسسات الدستورية من أجل تحقيق الاستقرار وكبح النزاعات التسلطية، وإكساب المؤسسات السياسية الثبات والاستمرارية (مهيدات ، 2007) ، كما أن الانحطاط المؤسسي الذي يجعل مؤسسات الدولة أبنية ضعيفة و تعاني الوهن الذاتي وتفتقد الشرعية وغير قادرة على التلاؤم والتكيف مع المستجدات وهو ما يقود إلى تدخل العسكريين في الحياة السياسية، بحكم أنهم يمثلون قوة منظمة وفعالة وقادرة على ملء الفراغ السياسي، كما يقود ذلك إلى الانقلابات العسكرية و الاغتيالات السياسية لتغيير أشخاص الحكام و الوصول إلى السلطة مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول(مهيدات، 2007).

ز- **الفساد السياسي والاداري :** Political and administrative corruption

يعتبر الفساد السياسي ولا سيما حينما يكون على مستوى القيادة الحاكمة، التي لا تهتم إلا بمصلحتها وبكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة، معتمدة في ذلك على استعمال وسائل و أساليب القمع والقهر والدعم الخارجي مما يدفع العسكريين إلى التدخل في الحياة السياسية، والاستيلاء على مقاليد الحكم وهو ما يفجر الأزمات و يخلق مشاكل عديدة في المجتمع من شأنها أن تؤدي إلى الفوضى وإلى عدم الاستقرار(رضوان ،2005)، كما أن سوء و فساد الجهاز الإداري ومشاكله على

صعيد السلطة التنفيذية وعدم قدرته على القيام بدوره في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الأزمات وإلى تردي الأوضاع في الحياة العامة وهو ما من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على فرص التنمية وعلى سلوك الأفراد والمجتمع بشكل عام، فتظهر حالة عدم الاستقرار الناتجة عن هذا الضعف في الجهاز التنفيذي.(زايد، 1985)

حـ- المتغيرات والظروف الخارجية : External variables and conditions

تلعب البيئة الخارجية للنظام السياسي دورا كبيرا ومهما في عملية استقرار النظام أو عدم استقراره وخاصة في عصر التكنولوجيا والتطور الهائل في وسائل الاتصال، وهي عوامل عديدة ومتنوعة، فالتدخلات الدولية المباشرة وغير المباشرة في شؤون الدولة مثلاً، حيث تلعب القوى المتدخلة دوراً بارزاً في تدبير المكائد السياسية التي قد تطيح ببعض الحكومات والأنظمة السياسية وتساهم في دعم حركات التمرد وفي الانقلابات العسكرية وفي إيجاد الانقسامات القبلية أو تعميقها وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي في هذه الدول(جلال ،1986)، كذلك فإن الحروب والنزاعات بين الدول والتي تعتبر من بين أخطر وأشد العوامل الخارجية التي تهدد الاستقرار السياسي والأمن الداخلي للدول، ثم إن محاكاة الحدث أو عولمته بحيث يلعب دورا بالغ الأهمية في زعزعة الاستقرار السياسي في معظم الدول ويتم ذلك من خلال التأثر بالأحداث التي تحدث، فالثورات التي تحدث في بلدان معينة مثلاً قد تتم محاكاتها من قبل دول أخرى، و ما حدث في بداية سنة 2011 في تونس التي اشتعلت فيها شرارة ما سُمي بالربيع العربي لتتبعها بعد ذلك كل من مصر وليبيا واليمن والعديد من الدول الأخرى، ثم يأتي العامل الاقتصادي الدولي المتمثل في النظام الاقتصادي الدولي والذي كثيراً ما يؤثر بشكل سلبي على الأوضاع السياسية في كثير من الدول لاسيما النامية منها بشكل غير مباشر، فنظام العالم الرأسمالي يؤدي إلى بروز مركز يعيش مستوى عال من التطور التكنولوجي ودول أطراف مهمتها توفير المواد الأولية والزراعية والعمالة الرخيصة، بحيث يحدث التبادل الاقتصادي بين المنطقتين على مستوى غير عادل، مما يؤدي إلى حدوث الخلل الذي يسبب البؤس والحرمان والتخلف لمناطق الأطراف، فينتشر بالتالي الفقر وتسوء التغذية وتظهر المجاعات وتتدهور الأوضاع الصحية للسكان ما يدفعهم للقيام بأعمال العنف والشغب من أجل المطالبة بتحسين الأوضاع وهو ما يؤدي بالتأكيد إلى غياب الأمن و انتشار ظاهرة عدم الاستقرار بكافة أنواعه(بوعافية ،2016).

3- مؤشرات الاستقرار السياسي : Indicators of political stability

نظرا لتعدد عوامل وأسباب الاستقرار السياسي ومحدداته الأمر الذي عمق الخلاف في تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي وذلك لاختلاف الانظمة والبيئة المحيطة بالأنظمة، أي ما يعد في دولة

ما أنه عامل أساسي للاستقرار السياسي فإنه سيكون عامل ثانوي في دولة اخرى، ولا يتسع المجال هنا للخوض في سرد تلك الخلافات وسنكتفي في هذه الدراسة بعرض أهم مؤشرات الاستقرار السياسي والمتفق عليها في معظم الدراسات وهي كالآتي :

*-**التداول السلمي للسلطة** : Peaceful transfer of power

وهو عملية انتقال السلطة طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا ومهما كان نمط ونوع النظام ملكيا أو جمهوريا أي تكون عن طريق الانتخابات أو الوراثة أو التعيين فالمهم هنا ألا يكون عن طريق الانقلابات أو التدخلات العسكرية، وتعتبر عملية الانتقال السلمي للسلطة داخل النظام السياسي مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي بحيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ في ضوء ما يصاحبها من تغيير في شخص الحاكم أو التنظيمات الإدارية والسياسية أوفي الاثنين معا (اسماعيل ،1999).

*-**الشرعية وقوة النظام السياسي** : Legitimacy and the power of the political system

يحتاج أي نظام سياسي بغض النظر عن نوعه وتركيبته ليحكم ويشعر بالأمان ومن ثم الاستمرار والاستقرار الى قدر من ثقة الشعب ورضاه ، وعلى الرغم من عدم توصل البحاث الى ايجاد صيغة واحدة لمفهوم الشرعية الا انها تتمحور على الشعور بالقبول والرضاء من قبل الشعب بالنظام السياسي ، فيعرفها موريس دو فرجيه بأنها " الحكومة التي تمثل رأي الشعب وهي تتمتع بصفة الشرعية من حيث أصولها وجدورها وتركيبتها (والي، 2003)، ومنهم من يعرفها بأنها التعبير عن حالة الرضا والتأييد التي يبدها المواطنون اتجاه النظام الحاكم، وهذا ما يجعل ممارسة السلطة نابعة من مصدر واحد يخدم الصالح العام، لأن النظام لا يمتلك الأحقية في الحكم ولا يكتسب صفة الشرعية من دون قبول وطاعة المحكومين له (ضافري، 2017). وحيث أن من مظاهر عدم الاستقرار كثرة الاحتجاجات وتزايد الشغب والمظاهرات وهي أمور بطبيعة الحال تحدث غالبا من عدم قبول بعض أو أغلب افراد المجتمع للسياسات النظام الحاكم، أي حدوث أزمة في الشرعية ، لذا فإن مستوى معدل الشرعية مؤشرًا ومعياراً مهماً لقياس حالة الاستقرار لأي نظام سياسي، فكلما تمتع النظام السياسي بمعدل كبير كان دليلاً على تمتعه بحالة الاستقرار السياسي والعكس صحيح.

***-غياب (العنف Violence) واختفاء الحروب الاهلية والحركات الانفصالية والتمردات والثورات** :

يعتبر العنف هو المظهر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي فلطالما ارتبطت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في بعض المجتمعات بعدة مؤشرات سلبية تدور كلها حول طاهرة العنف ، مثل الاحتجاجات العنيفة والحروب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية والثورات، الأمر الذي

يؤدي إلى إثارة الفوضى وانهيار شرعية النظام السياسي(ابراهيم، 1992) ، حيث أن هذه السلوكيات غالبا ما تؤدي بالإطاحة بالنظام الحاكم أو تغييره أو الانفصال وهي مظاهر واضحة على فقدان الاستقرار والأمان داخل الدولة ، وعليه فكلما كانت الحياة داخل المجتمع بعيدة عن العنف ومظاهره كلما كان ذلك مؤشراً واضحاً عن اتسام ذلك المجتمع بحالة الاستقرار السياسي.

***- الاستقرار البرلماني : Parliamentary stability**

يمثل البرلمان أعلى سلطة في الدولة الحديثة ذات النظام الديمقراطي وهو الممثل للشعب والمستمد شرعيته منه، عليه فإن تم حله قبل استيفاء مدته القانونية أو استقالة بعض اعضاؤه أو اسقطت عضوية بعض أعضاؤه كذلك فإن ذلك يعتبر مؤشرا من مؤشرات عدم الاستقرار، فقد يكون ذلك نوعٌ من الاحتجاجات لمكونات السلطة التشريعية ناتج من تهديد أو تدخل أو هيمنة من خارج تلك السلطة مما يودي إلى زعزعة عمل واستقرار تلك السلطة، لذى فإن استقرار السلطة التشريعية وثبات اعضاؤها طيلة مدتهم القانونية دليلا صريحاً وواضحاً للاستقرار البرلماني وبالتالي استقرار النظام بأكمله وذلك تحقيقا لمبدأ التوقف والتوافق بين أجهزة النظام السياسي ومكوناته السياسي.

***- سيادة القانون واحترام القواعد الدستورية .Rule of law :**

تعتبر سيادة القانون في جميع مناحي حياة المجتمع واحترام القواعد الدستورية وتقديسها في العمل السياسي تعبيرا لرسوخ وقوة النظام السياسي في الدولة وهي سيادة العمل القانوني المتجسد في طغيان المؤسساتية بجميع مظاهرها وفي شتى المجالات داخل النظام السياسي ،وذلك باختفاء مظاهر الشخصنة والمحسوبية والاعتبارات الشخصية الاجتماعية (القبلية والعرقية والمذهبية والدينية) ، فسيادة القانون وتقديس الدستور مؤشرا كبيرا من مؤشرات الاستقرار السياسي .

***- السيادة: Sovereignty :**

وتتجلى السيادة في قوة النظام السياسي واستقلاليته وفرض هيبة الدولة داخليا وخارجيا وفي حماية المجتمع من الازمات والصراعات الداخلية وضبط الامن في الداخل وقدرته على مواجهة الاخطار الخارجية كالغزو العسكري أو التدخل الخارجي بجميع درجاته وأنواعه ، وحيث أن أي خلل في عنصر السيادة يؤدي إلى تخلخل وتصدع في النظام السياسي نفسه بكون السيادة ركم مهماً من أركان الدولة، لذا فإنه كلما كانت السيادة للدولة مستوفية كان ذلك تأكيدا على استقرارها السياسي

.

***- الاستقرار الاقتصادي في الدولة :Economic stability in the country**

يعتبر الاستقرار الاقتصادي دو أهمية بالغة جداً لأي نظام سياسي وذلك نظراً لأهمية الجانب الاقتصادي في قوة النظام السياسي وتحقيق أهدافه، لذا فإنه أهم المؤشرات العامة للاستقرار السياسي في كل المجتمعات بمختلف انواعها ويعتبر في نفس الوقت أحد دعائمه الرئيسية ، فحينما يسود الاستقرار السياسي في الدولة فإن النظام يوجه سياساته الاقتصادية وطاقاته الوطنية نحو أهداف التنمية والبناء والتشييد وبالتالي تتعاون في الدولة القطاعات الخاصة مع القطاعات العامة في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة لإنعاش السوق الداخلية ويصبح ذلك مؤشراً لاستقرار المجتمع ، ومن ناحية أخرى فإن هذه السياسات والبرامج التنموية التي تتبناها الدولة لرفع مستوى المعيشة ومعدلات الرفاهية للأفراد تخلق نوعا من الطمأنينة والقبول والرضاء الشعبي تجاه النظام السياسي والسياسات الحكومية الأمر الذي يطغى على بعض المؤشرات السلبية الاحرى داخل المجتمع.(بوعافية ،2016)

***- انتشار (مبدأ الوطنيةThe principle of patriotism) في المجتمع**

غالبا ما تكون المجتمعات التي لا تسودها مظاهر التعدد والتنوع العرقي أو الديني أقرب إلى الاستقرار السياسي والاندماج الاجتماعي وذلك على عكس ما تشهده مجتمعات أخرى ذات التنوع العرقي والديني والتي تطغى عليها الصراعات القومية والمذهبية وغالبا ما تتحول الى حركات انفصالية وحروب اهلية وهو مؤشرا لعدم الاستقرار السياسي في تلك المجتمعات وذلك نتيجة لتعدد الولاءات الوطنية بها ، إلا أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في التعددية والتنوع بل في الطريقة التي يتم التعامل بها مع هذه التعددية وهناك نوعان من التعامل للأنظمة السياسية مع هذه الحالة ،فالنوع الأول يتعامل مع التعددية خاصة الأقلية منها بمنطق القوة بينما يتعامل النوع الثاني معها بمنطق المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات ، فينتج عن الأول الولاءات التحتية غير الوطنية وينتج عن الثاني توطيد اللحمة الوطنية وتقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات(طارق، 1999).

ثانيًا الإدارة المحلية Local administration

1- الإدارة المحلية (المفهوم والأسس والخصائص)

مفهوم الادارة المحلية The concept of local administration

لا يمكن الحديث عن مفهوم ومقومات الإدارة المحلية دون التمهيد لعرض موضوع اللامركزية كأسلوب تنظيمي إداري ومفهوم وممارسة

مرّت بها معظم دول العالم المتقدم منها والنامي. وبداية لابد من التأكيد على أن اللامركزية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الإدارة العامة يقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى محلية مستقلة قانونًا من حيث التنفيذ، واللامركزية بهذا المعنى قد

تكون لامركزية إدارية أو لامركزية سياسية ، وإذ نركز على النوع الأول فقط، فإن مقتضى تشابك التعريفات يقتضي توضيح مفهوم اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية، فاللامركزية الادارية كما عرفها الدكتور أحمد صقر عاشور بأنها: "تفويض سلطات المركز الى الوحدات والوظائف الأدنى في الجهاز الإداري مع تمتع تلك الوحدات والوظائف بسلطة وصلاحية صنع القرار والتصرف المستقل وفق ما يمليه عليه تقديرها للحلات والمشكلات التي تواجهها"(عاشور،1979)، في حين ان اللامركزية السياسية تعني توزيع الوظائف الحكومية المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الولايات أو الأقاليم أو الامارات ، فاللامركزية الادارية هي اسلوب تنظيمي تلجأ إليه الدولة البسيطة الموحدة لإدارة أقاليمها، أما اللامركزية السياسية (الفيدرالية)هي أسلوب لممارسة الحكم ذاتياً، للدول المركبة الاتحادية(الاتحاد المركزي) كما تقتصر اجهزة اللامركزية الادارية في نشاطها على المجال الاداري التنفيذي بينما تتمتع اجهزة اللامركزية السياسية باختصاصات واسعة في شتى المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية وذلك حسب ما يحدده الدستور الاتحادي المركزي باستثناء الشؤون الخارجية والعسكرية، وتسمى اللامركزية الادارية بنظام الادارة المحلية بينما اللامركزية السياسية تسمى بنظام الحكم المحلي .

تعريف الادارة المحلية:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية، وذلك باختلاف وجهات نظر الفقهاء والمفكرين ولعل السبب في ذلك يرجع إلى اختلاف الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية لكل مفكر ونظرته إلى الإدارة المحلية ولا نريد الخوض في تلك الاختلاف وسردها ونكتفي بهذه التعريفات :

- يعرفها الكاتب البريطاني (Modiegrame) على أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة المختلفة (أبوخويط وآخرون ،2017).

- ومنهم من عرفها بأنها" شكل من أشكال التنظيم المحلى يتم فيه توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة ومستقلة تقوم بعملها تحت إشراف الحكومة المركزية.(قبايلي ، 2017)

- ويذهب دارسون إلى تعريف الإدارة المحلية على أنها" أسلوب من التنظيم الإداري للدولة تقوم على توزيع نشاطات الدولة و مهامها بين أجهزة مركزية و محلية ذات كفاءة في تسيير الشأن المحلي(قبايلي،2017)".

- ويعرفها الشيخلي بأنها "أسلوب من أساليب التنظيم الاداري للدولة تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك لغرض أن تتفرغ الأجهزة المركزية في الدولة

لرسم السياسة العامة للدولة إضافة إلى إدارة المرافق القومية للبلاد الى أن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة (أبوخويط وآخرون ،2017).

وعلى ضوء ما سبق يمكننا تعريف الادارة المحلية بأنها: أسلوب تنظيم إداري تسعى إليه الدولة البسيطة الموحدة في شكلها الدستوري والذي يتم بمقتضاه تقسيم اقليم الدولة الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية المعنوية الاعتبارية من خلال مجالس منتخبة من قبل أفرادها ، تتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة في إدارة مصالحها تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية .

2- أسس الإدارة المحلية The foundations of local administration

اختلف أغلب العلماء والباحثين في مجال الإدارة العامة عموما والادارة المحلية خصوصا في صيغ تعريفها وما هيتها إلا أنهم اتفقوا في أغلب الأسس التي تقوم عليها الإدارة المحلية والتي يمكن إيجازها في الآتي(بن لامة وآخرون، 2019):

أ-التنظيم الإداري: أي أن الادارة المحلية هي إحدى أساليب التنظيم الإداري المرتبط بالأسلوب الإداري اللامركزي والذي تعتمده الدولة في تنفيد سياساتها الداخلية وهو ما يعرف بنظام اللامركزية الادارية حيث تقسم السلطات والاختصاصات بين الأجهزة الادارية المركزية بالعاصمة السياسية وبين منظمات الادارة المحلية كالمحافظات والبلديات والأقاليم على المستويات المحلية (خشيم ،2002) .

ب-تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات محلية وفق ضوابط واعتبارات معينة ذات شخصية معنوية مستقلة: حيث يتم تقسيم اقليم الدولة جغرافيا بضوابط واعتبارات دستورية على أسس قد تكون عرقية أو وفق تضاريس الدولة ، كما تتمتع بالشخصية المعنوية و هو الأساس الذي يحدد استقلالها عن الحكومة المركزية و يؤشر على لامركزية الإدارة من عدمها و نقصد بها الأهلية القانونية لتحمل المسؤوليات كاملة و ممارسة المهام وفق التفويض الممنوح لها من قبل الحكومة المركزية (قبايلي، 2017) .

ج-مجالس محلية منتخبة : فالاعتراف للإدارة المحلية بالشخصية المعنوية لا يكفي بالقيام بمهامها نظرا لتعذر قيام سكان الإقليم المحلي بمباشرة مهامهم بصفة جماعية مما يستوجب اختيار من ينوبهم و يمثلهم في هذه الهيئة المحلية وهو ما يتم عن طريق الانتخابات وفق ضوابط ومعايير محددة ، أي أنها هيئة اعتبارية تمثل الإرادة العامة لسكان الوحدة المحلية فلها حقوقها والتزاماتها كما لها حق جمع مواردها المحلية وحق التصرف في أغلبها وفق القوانين الصادرة من السلطة التشريعية في الدولة، كما ان عليها واجبات ومسؤوليات على جميع تصرفاتها وهي شخصية مستقلة عن الاشخاص والعناصر المادية المكونة لها.

د -توزيع الوظيفة الإدارية للدولة بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية : هنا تُقسم الوظائف العامة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية حيث تكون المهام التنفيذية العامة ذات الطابع القومي والسيادي للحكومة المركزية، أما الجهاز الاداري المحلي تكون وظيفته تنفيد السياسات وتحقيق الاهداف ذات الشأن الداخلي المحلي .

هـ -اختصاص الادارة المحلية بإنشاء وإدارة المرافق ذات الطابع المحلي: حيث يتكون الجهاز الإداري المحلي من مجموعة من الوحدات والأقسام الإدارية لمباشرة المهام والاختصاصات التنفيذية في المجلس المحلي التي تخدمه ويخصص كل قسم أو وحدة ادارية منها لأداء نوع معين من الخدمات المحلية (عاشور ، 1979)، حيث أن انشاء المرافق الخدمية ذات الطابع المحلي هو اختصاص وتصرف أصيل للإدارة المحلية وباستقلالية في اطار القوانين العامة وحسب حاجة اقليمها .

و- خضوع أجهزة الادارة المحلية لرقابة واشراف الحكومة المركزية وفقا للحدود والضوابط التي يحددها القانون: على الرغم من أن السلطة المركزية قد فوضت جزء من سلطاتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات الادارية المحلية إلا أنها احتفظت بحق الرقابة والاشراف عليها وذلك لتأكيد الوحدة السياسية والادارية للدولة وتأكيداً على أن الادارة المحلية تعمل وفق القوانين واللوائح الصادرة من الحكومة المركزية وتأكيداً أيضاً على قيام الإدارة المحلية بواجباتها على أكمل وجه ، ثم ضماناً لحسن سير الخدمات المحلية بكفاءة وفاعلية من الأجهزة الادارية المحلية.(الطعامنة ،2003)

3- خصائص وأهمية الإدارة المحلية:

من التعريفات السابقة للإدارة المحلية والأسس التي تقوم عليها يمكننا استخلاص لأهم الخصائص التي تتميز بها الادارة المحلية كأسلوب تنظيمي ذا أهمية كبيرة للدولة في استقرارها وازدهارها وتنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك على هذا النحو:

* الإدارة المحلية هي لامركزية ذات طابع إداري لتنسيق العلاقة بين مركز الدولة و فروعه المحلية المنتشرة في أرجائها.

* أنها إدارة ذات كفاءة وفاعلية ، حيث أن المشاريع المحلية أكثر تجاوبا لحاجات و ظروف المجتمع المحلي و ذلك لضمان تحقيق الديمقراطية و حقوق الأفراد و التي تعتبر مفاتيح الأمان عندما تتخذ القرارات بشكل يتماشى مع اهتمامات السكان المحليون، و خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية و الحفاظ على حقوق الأقليات من خلال إعطائهم درجة مرضية من حكم أنفسهم (قبايلي، 2017).

* تتميز الإدارة المحلية بقربها من الأفراد مما يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل و تكييف النظام الإداري ليلائم

الأفراد دون تطويعهم ليتكيفوا مع الإدارة و إشراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لأن الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات.

* تعتبر الإدارة المحلية مدرسة للتنشئة السياسية للأفراد ولإعداد القيادات الصالحة و تدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية و توفير أسباب التنمية الاجتماعية السليمة و خاصة في المجتمعات التي يعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء إلى المجتمع بالإضافة إلى تغيير الأنماط الاجتماعية بين الأفراد و تتولى هيئات منتخبة الإشراف على هذه المصالح المحلية ، فانتخاب أعضاء المجالس المحلية يعد أحد الأركان الأساسية لضمان استقلال هذه المجالس عن السلطات المركزية و لترسيخ مفهوم الديمقراطية الذي يمثل روح العصر الحديث ولاختيار أعضاء المجالس المحلية من الأشخاص الذين يرتبطون ارتباطا مباشرا بالمصالح المحلية و تنجم عن ذلك ممارسة السيادة الشعبية و مزاولة الشعب بنفسه مسؤولياته العامة و كذا وجود رقابة إدارية كون الهيئات المحلية أصبحت دولاً داخل دولة، و تمارس الهيئات المحلية الاختصاصات المنوطة بها تحت إشراف الإدارة المركزية و ضمن إطار رقابة فعالة من قبل هذه الأخيرة حرصا على حماية الوحدة القانونية والسياسية للدولة وتستطيع الوحدات الإدارية المحلية التمسك بقراراتها على الرغم من اعتراض الهيئة المركزية عليها حتى توافق عليها. (قبايلي ،2017)

4- عوامل نجاح وفشل الادارة المحلية وأهدافها وظروف الأخذ بها

أ- عوامل نجاح وفشل الادارة المحلية

- **عوامل نجاح الادارة المحلية Local administration success factors**

إذا قررت دولة ما ان تتخذ اللامركزية الإدارية كأسلوب تنظيمي لإدارتها العامة وذلك بمنح المستويات الدنيا في سلم التنظيم الاداري مزيدا من الصلاحيات والمسؤوليات، فإن ذلك يتطلب بالضرورة توفر العديد من العوامل لنجاح نهج الاسلوب اللامركزي وهي(الطعامنة ،2003):

* استعداد والتزام القوى السياسية لدعم قادة الوحدات المحلية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات وتزويدهم بالسلطات والصلاحيات الادارية التي تعينهم على القيام بوظائفهم في الوحدات المحلية التي يديرونها .

* وجود تشريعات واضحة المعالم تحدد الوظائف لكل من الوحدات المحلية والحكومة المركزية الأمر الذي من شأنه تعزيز المشاركة السياسية لكل من المواطنين والقادة المحليون في إدارة المرافق العامة والمحلية .

*- العوامل السلوكية والسيكولوجية الداعمة للنهج اللامركزي، حيث تشمل توافر الاتجاهات والسلوكيات الملائمة لموظفي الحكومة المركزية وفروعها في الوحدات المحلية تجاه النمط المركزي في

تقديم الخدمات وتوافر الرغبة لديهم بتقبل مشاركة المواطنين والقيادات المحلية التقليدية في عملية صنع القرارات .

*- العوامل المالية والقوى البشرية، وذلك يتوافر الوسائل البشرية وإعداد مخططات لتسير الموارد البشرية لضبط عملية التوظيف والترقية والتركيز على الكفاءة والمؤهلات والمستوى العلمي، وكذلك الأدوات المالية.

*- توافر الحجم المثالي للوحدات اللامركزية، حيث أن الوحدات الصغيرة الحجم لا يمكنها الاحتفاظ بالأعداد الكافية من الموظفين، والمعدات بحكم وعاؤها الضريبي المحدود.

- **-عوامل فشل الادارة المحلية .Local administration failure factors**

فيما سبق تعرضنا لأهم العوامل والمتغيرات التي من شأنها نجاح الادارة المحلية في تحقيق أهدافها، إلا أن هناك عقبات عدة تقف عائقاً أمام نجاح الادارة المحلية لتحقيق الاغراض التي أنشأت من أجلها والتي تتمثل في العوامل التالية: (دراوش، 2015)

*-العامل الإداري والفني: ويتمثل في القصور في تنفيذ برامج اللامركزية من منطلق وجود بعض المشكلات التي تواجه عمليات التنفيذ من بينها: عدم وضوح الأهداف وغموض التشريعات، ضعف عمليات التخطيط، عدم كفاية الموارد وعدم الاحتفاظ بالكوادر الإدارية المتخصصة، بحيث أن هناك العديد من الوحدات المحلية لا تتوافر لها البنية الفنية و الإدارية للقيام بأدنى واجباتها.

*- العامل الاقتصادي: في هذا الإطار يرى الكاتب« Fried Riggs » أن ضعف الوحدات المحلية يكون نتيجة التخلف الذي تعيشه الدولة، و بذلك فإن منح صلاحيات واسعة ومسؤوليات واستقلال للمحليات في ظل ظروف التخلف يؤدي إلى الركود الاقتصادي أكثر منه إلى التنمية.(دراوش ،2015)

*- العامل السياسي و فلسفة الحكم: تستخدم الطبقات الحاكمة الوظيفة العامة لتعزيز حكمها وسلطتها لذلك لا يمكن للطبقة الحاكمة أن تتنازل عنها لصالح الوحدات المحلية، بالتالي تقوم بممارسة بعض مظاهر الديمقراطية دون جوهرها، فهي بذلك تخضع للنفوذ والقوة والتأثير.

*- العامل الاجتماعي: وهنا تبرز مسألة في غاية الأهمية والحساسية في الطموحات الإقليمية، والمنازعات القبلية والعشائرية والاثنية، التي قد تشكل تهديدا للوحدة الوطنية والتكامل القومي، لذلك تقوم الإدارة المركزية بمواجهته بعدم منح الوحدات المحلية، اختصاصات واسعة، وتمارس عليها الرقابة التي تتصف بالشدة في كثير من جوانبها، للحفاظ على وحدة الدولة و المجتمع.

ب-أهداف الادارة المحلية

لنظام الإدارة المحلية العديد من الاهداف يمكنا إيجازها على هذا النحو: (دراوش ، 2015)

- **الاهداف السياسية** . تتمثل الاهداف السياسية في النقاط التالية :

- الديمقراطية والمشاركة تأسيسا على مبدأ حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم في إدارة الخدمات، و توزيع المشاريع الإنمائية، حيث أن قاعدة إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية، يدربهم على العمل السياسي و يعزز لديهم مهارات شؤون الدولة و الحكم.

- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي. إن نظم الإدارة المحلية يسهم في القضاء على استئثار القوى السياسية وتسلطها داخل الدولة، مما يجهض ويضعف مراكز القوى فيها والقضاء عليها نهائياً.

- تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلاً من تركيزها في العاصمة ويمكن أن يظهر أثر ذلك عند تعرض الدولة إلى أزمات ومصاعب قد تضعف البناء التنظيمي المركزي للدولة، وعندها تبقى الوحدات المحلية التي اعتادت على حرية التصرف والاستقلال قادرة على الوقوف على قدميها والتصدي لمسئولياتها دون شعور بالحاجة أو الاعتماد المطلق على المركز.

- **الأهداف الإدارية**

يعتبر نظام الإدارة المحلية وسيلة ملاءمة لتقديم الخدمات المحلية والإشراف على إدارتها ، وتتلخص تلك الأهداف في ما يلي:(قبايلي ، 2017)

- تحقيق الكفاءة الإدارية لقد أشار براونج Browing من أن أهم حسنات النظام اللامركزي هو ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، حيث أن هذا النظام من وجهة نظره أكثر جدوى اقتصادية من تبني النظام المركزي عند تقديم السلع والخدمات المحلية، حيث يمكن النظام اللامركزي تزويد المواطنين بالكمية المطلوبة والتي تختلف من وحدة محلية لأخرى، و بهذا فهي أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي والقضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة الحكومية.(قبايلي ،2017)

- تنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عوائق .

- رقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.

- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية.

- منح فرصة للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض نتيجة لذلك وتقريب المستهلك من المنتج، حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها ويقيمونها ويمثلون جهود المستفيدين منها ويشتركون معهم في تمويلها.

- **الأهداف الاجتماعية**. وتتركز الأهداف الاجتماعية فيما يلي: (الطعامنة ،2003)

- نفسه وهو" متى على الدولة أن تأخذ في نظامها الاداري بالأسلوب التنظيمي اللامركزي (نظام الادارة المحلية) ؟ ويمكننا الاجابة على هذا التساؤل من خلال توضيح الظروف التي تستدعى الدولة للأخذ بنظام الإدارة المحلية . وهي كالآتي :

- تسهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية، بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصادياً واجتماعيًا.

- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة الشئون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للوطن.

-إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية، وتخفيف آثار العزلة التي تفرضها المدنية الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها في التنظيمات الحديثة.

- الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم واتساع رغباتهم وميولهم.

جـ- ظروف الأخذ بنظام الادارة المحلية

فيما سبق تحدثنا عن عوامل نجاح نظام الإدارة المحلية. إلا أن هناك ثمة تساؤل يطرح

- عندما تتوفر درجة عالية من الاستقرار السياسي والاقتصادي ويبتعد شبح الأزمات. فمثل هذا الاستقرار يخفف من قلق الحكومة المركزية وقياداتها من تهديد احتمالات انحراف المستويات الأدنى والوحدات المحلية بالسلطات المفوضة لها ، كما أنه يخفف من أهمية التجانس والوحدة في العمل الحكومي بحيث لا تكون المصلحة القومية محل تهديد ولا تمثل اعتباراً يفرض نفسه على مختلف جوانب وبرامج العمل التنفيذي.(عاشور ،1979)
- عدم وجود تشتت جغرافي كبير بين اقاليم الدولة . يناسب نظام الادارة المحلية الدول التي لا تكون الرقعة الجغرافية لأقاليمها مشتتة تشتتاً كبيرا ولا متسعا اتساعا هائلا وإلا كان الأنسب لها هو الحكم المحلي وليست الادارة المحلية فأغلبية الدول التي تطبق نظام الادارة المحلية تكون رقعتها الجغرافية غير مشتتة ولا ذات اتساع هائل.
- عند رغبة الدولة في تقوية مظاهر الوحدة السياسية والقومية . حيث أن نظام الإدارة المحلية لا يقبل التجزئة في السيادة السياسية بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية وإنما ينحصر في مجال السلطة التنفيذية لذلك فهو يتوافق مع الرغبة في الحفاظ على الوحدة السياسية للدولة ،فلا شك ان اقتصار الادارة المحلية على المجال التنفيذي يحفظ قدراً كبيرا من السيطرة السياسية للأجهزة المركزية على ما يدور بالوحدات المحلية رغم ما تتمتع به من صلاحيات وسلطات تنفيذية وبذلك تتأكد الوحدة السيادية والوحدة السياسية للدولة.(عاشور ،1979)

- عندما تتفاوت الظروف والحالات التي تواجهها المستويات التنظيمية والوظيفية الأدنى من مجال لآخر ومن إقليم لآخر، فاختلاف الظروف وتقلبها قد لا يناسبها أن تصدر قرارات من جهة مركزية واحدة ولا يناسبها أيضا أن تتقيد في تصرفاتها بقواعد من لوائح موحدة وثابتة ، لذلك تمنح المستويات الدنيا المحلية سلطات وصلاحيات لاتخاذ القرارات والتصرف المستقل، واكتفاء المستويات العليا هنا ليس على التصرفات وإنما على النتائج الاجمالية لها.(عاشور ،1979)
- يقترن الأخذ بنظام الادارة المحلية بتوسيع دائرة الديمقراطية ونطاق المشاركة السياسية. وذلك من خلال اشراك ممثلي الشعب في إدارة المشروعات العامة وفي إدارة الاجهزة والمنظمات المحلية، وكذلك من خلال تكوين المجالس المحلية ومنحها صلاحيات للتصرف المستقل فالإدارة المحلية هي الناحية التنظيمية والادارية لتطبيق مفاهيم الديموقراطية والمشاركة السياسية في تسيير وإدارة الأجهزة والمنظمات العامة.

المطلب الثاني تأثير الاستقرار السياسي على الادارة المحلية Political stability and local administratio

يمكننا أن نؤكد من خلال هذه الدراسة أن ديمومة واستمرارية النظام السياسي تتوقف على مدى تمتعه بالاستقرار والثبات المؤسسي وحيث أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة سياسية تعبر عن مدى نجاعة وفاعلية النظام السياسي ومؤسساته في دولة ما ، ويتضح ذلك من خلال تمتع النظام بمستوى عال من الشرعية وزيادة معدل التطور والتنمية " الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" في المجتمع، لذلك فإن نجاح نظام الإدارة المحلية هو تجسيدا لنجاعة وفاعلية النظام السياسي ذلك النظام المتمتع باستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، فإذا تأملنا في الأطر النظرية للاستقرار السياسي ونظام الادارة المحلية نجد توقف نظام الادارة المحلية على درجة الاستقرار السياسي للنظام ، ومن خلال هذه الدراسة يمكننا استنتاج أثر الاستقرار السياسي على الإدارة المحلية وعلاقته بها وعلى هذا النحو:

أولاً تأثير الاستقرار السياسي على الإدارة المحلية :

كما أسلفنا سابقا في تأثير الاستقرار السياسي على ديمومة النظم السياسية واستمرارها وتطورها وحيث أن الادارة المحلية هي احدى الوسائل

التنفيذية للنظام السياسي في تحقيق أهدافه حيث يعبر وجود نظام الإدارة المحلية بفاعلية لا بمجرد صورة رمزية على تطور النظام السياسي وحداثته وثبات مؤسساته ، حيث أن الأخذ بنظام الإدارة المحلية يحتاج الى توافر الشروط والعوامل الخاصة بها ، وحيث أنها لا تتوفر الا في النظم المتطورة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أي تلك المتمتعة باستقرار سياسي راسخ ، وبما أن نظام

الادارة المحلية هو إحدى الوسائل التنظيمية للسلطة التنفيذية في إدارتها العامة للدولة وتحقيق السياسات والأهداف المرسومة من قبل السلطة التشريعية فأنه ومما لا شك فيه أن نظام الادارة المحلية يتأثر بما تتأثر به باقي مكونات النظام السياسي الأخرى بطبيعة الحال ، كما أكدت عليه نظرية النظم على ما يعرف بمبدأ التوقف والتوافق أي توقف أجزاء النظام على بعضها البعض وانسجامها وتوافقها في اعمالها أي انها مكملة بعضها لبعض في تحقيق الأهداف العامة ، ولا يختلف اثنان في مدى أهمية الاستقرار السياسي للنظم السياسية و تأثيره فيها ، لذا فإن نظام الادارة المحلية يتأثر بشكل كبير بظاهرة الاستقرار السياسي ، إلا أن هذا التأثير قد يكون تأثيراً مباشرًا وقد يكون غير مباشراً على الإدارة المحلية ويمكننا توضيح ذلك وعلى هذا النحو:

1- التأثير المباشر للاستقرار السياسي على الإدارة المحلية :

يتجلى التأثير المباشر لظاهرة الاستقرار السياسي بمظاهرها المتعددة على الإدارة المحلية من خلال النقاط التالية :

أ- فيما يتعلق بتبني الدولة لنظام الإدارة المحلية .

بدأ تطبيق نظام الإدارة المحلية بعد قيام الدولة الحديثة نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ومع انتشار القيم والمبادئ الديمقراطية وارتباط الدعوة الى تطبيقها في المجال الاداري، باعتبارها مظهرا من مظاهر الديموقراطية المحلية التي تهدف إلى اشراك المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية للتعبير عن أفكارهم وآراءهم، حيث تُعد الديمقراطية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي، وفي حين أن أغلب الدراسات في مجال الادارة المحلية تؤكد على أنه من العوامل والظروف الرئيسية الداعية للأخذ بنظام الإدارة المحلية هو سيادة ظاهرة الاستقرار السياسي ومن المتفق عليه أيضا في أدبيات علم السياسة أنه لا تحقق للديمقراطية الا في ظل استقرار سياسي بجميع نواحيه ومؤشراته وحيث ان الأسلوب الديمقراطي في ممارسة السلطة يعني توسيع دائرة المشاركة السياسية ، لذا تلجأ الأنظمة الديمقراطية للأخذ بنظام الإدارة المحلية ترسيخا لتلك المشاركة ، فالإدارة المحلية تعتبر مدرسة نموذجية للمشاركة السياسية وأساساً متيناً لنظام الحكم الديمقراطي من خلال اشراك المواطنين وانخراطهم المباشر والغير مباشر في تصريف شؤونهم المحلية وبما أن أغلب علماء السياسة يرون بتلازم الديمقراطية والاستقرار السياسي، وأن الادارة المحلية مظهراً من مظاهر النظام الديمقراطي الذي يسمح بالمشاركة السياسية بمستوى عال ، فتطبيق نظام الإدارة المحلية تطبيقا حقيقيا ليس له وجود فعلي الا في أنظمة الحكم الديمقراطية تلك الأنظمة التي تسمح بالمشاركة السياسية لمواطنيها بشكل واضح وفعلي ، فإذا تعرضت الدولة لاضطرابات سياسية كالثورات والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والحركات الانفصالية

المسلحة فإن ذلك يعني انهيار نظام الحكم أو تغيره فتسود ظاهرة عدم الاستقرار وتحول نظام الحكم من نظام ديمقراطي الى نظام ديكتاتوري في اغلب الحيان ولو لفترة مؤقتة ، حتى ولو أدعى الديمقراطية مما يجعل تبني نظام الإدارة المحلية مستحيل في تلك الحالة ، لأن الطبقات التي تصل للحكم عقب الثورة أو الانقلاب او الانفصال تستخدم الوظيفة العامة لتعزيز حكمها وسلطتها، لذلك فإنه من غير المحتمل بالنسبة لهؤلاء الافراد المرتبطين بالسلطة أن يتنازلوا عنها لصالح الوحدات المحلية ، ولكن ولكي يتم تهدئة الطبقات الدنيا فقد يكون من الضروري ممارسة بعض مظاهر الديمقراطية المحلية دون جوهرها(الطعامنة .2003) ، لذا لا نجاح للإدارة المحلية في نظام سياسي تسوده ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ومؤشراتها ، فمن المستحيل أن تفكر دولة ما في تبني نظام الادارة المحلية وهي تعاني ازمة استقرار سياسي يصاحبه فراغ سياسي وفراغ دستوري وتردي أمني وغياب للضبط القانوني كما هو الحال في ليبيا والعراق واليمن وغيرهم من الدول التي يسودها عدم الاستقرار وذلك لخطورة الوضع في جميع مناحي الحياة ولا سيما الناحية المتعلق بالأمن القومي والوحدة الوطنية ، ففي مثل هذه الحالة المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي تلجأ الدولة إلى تبني الاسلوب الإداري المركزي حفاظًا على أمنها القومي ووحدتها السياسية .

ب- فيما يتعلق بسيادة القانون والعمل المؤسسي

تعتبر سيادة القانون في جميع مناحي حياة المجتمع واحترام القواعد الدستورية وتقديسها في العمل السياسي والإداري تعبيراً عن رسوخ وقوة النظام السياسي في الدولة وبالتالي مؤشرا كبيرا من مؤشرات الاستقرار السياسي بحيث لا سيادةً للقانون في مجتمع تسوده ظاهرة الاستقرار السياسي، وتقوم الإدارة العامة على العديد من المبادئ والأسس الجوهرية حيث لا ينسب أي تنظيم إداري لها مال يتقيد بتلك المبادئ والذي أهمها :

*** مبدأ الشرعية**

والشرعية تلك التي تمثل القواعد والأسس التي يتقبل فيها افراد المجتمع النظام السياسي والاداري ويرتضونه ويخضعون له طواعية(بن لامة و والعجيل،2019) ففي حالة سيادة حالة عدم الاستقرار السياسي فإن الشرعية تكون في أزمة حادة فكون الشرعية احدى أهم المبادئ التي تقوم عليه الادارة العامة وبالتالي نظام الادارة المحلية فإن ذلك يؤثر تأثيراً مباشرًا على نظام الادارة المحلية وخاصة في ما يتعلق بقناعات وولاءات أفراد المجتمع وخصوصا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية المحلية الأمر الذي يؤثر سلبيا على الحياة السياسية داخل الوحدات المحلية وعلى مستوى الدولة بالكامل .

***مبدا المشروعية**

والذي يقصد به خضوع نشاط واختصاصات السلطات والوحدات الادارية العامة ونشاط الموظفين العموميين للقانون أي قيام مختلف التصرفات العامة على أسس قانونية واضحة ومحددة (بن لامة و والعجيل،2019)، فالعمل الإداري بجميع جوانبه ومستوياته يحدده ويسيره القانون ، اما في حالة عدم الاستقرار فإن القوانين غالبا ما تتعطل ، وحتى وإن لم تتعطل فإن النصوص القانونية تفقد مصدر الزاميتها حين تعم الفوضى مما يوثر سلبا في أعمال الادارة المحلية وانحرافها على القوانين التي تحدد مسارها وتحكم أعمالها وبالتالي يكون الفشل مرافقا لها .

*** مبدأ المؤسسية**

أي مأسسة الإدارة المحلية عن طريق إنشاء عدد من المؤسسات التي تكتسب صفة الشرعية والمشروعية، (بن لامة و والعجيل،2019) وهي الوسائل والأليات التي تحقق الإدارة العامة من خلالها الأهداف المجتمعية التي انشأت الإدارة من أجلها، فالمؤسسية تعني سيادة العمل التنظيمي القانوني المنضبط بالإجراءات والقواعد الموضوعة المحايدة البعيدة عن التأثيرات والأحكام والأمزجة الشخصية المتغيرة مما يضمن درجة مقبولة من الاستمرارية ومن الثبات (المعالي ، 2012) ، ويعد الاستقرار المؤسسي وثبات الهيكلية الإدارية بالصورة والكيفية التي تحدد من خلالها الوظائف والاختصاصات وتتوازن فيها سلطة الوظيفة مع مسؤولياتها من أساسيات نجاح الإدارة المحلية ، وحيث أن من مظاهر عدم الاستقرار السياسي غياب أليات الضبط القانوني وفقدان الانضباط وخاصة في حالت الانفلات الأمني مما يؤدي الى انهيار النظام المؤسسي وبالتالي فقدان الادارة المحلية لجوهرها التنفيذي كونها تتكون من مؤسسات متعددة تعد كأليات ووسائل لتنفيذ السياسات العامة وهذا يؤثر بشكل كبير على نظام الادارة المحلية .

ج- فيما يتعلق بالفساد الاداري.

يعد الفساد الإداري كورم خبيث يصيب النظام الإداري في الدولة يكون بإساءة استعمال السلطة الممنوحة للمنفعة الخاصة وذلك لانعدام المساءلة بشقيها الداخلية والخارجية وغالبا ما يقترن وجود الفساد السياسي والاداري مع سيادة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكما أسلفنا سابقا وخاصة في مؤشره المتعلق بسوء وفساد الجهاز الإداري ومشاكله على صعيد السلطة التنفيذية وعدم قدرته على القيام بدوره في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما يزداد تفشي الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، كتلك التي تمر بها الآن الدول التي حدثت ما سمي بثورات بالربيع العربي (مرحلة الانتقال من الثورة الى مرحلة بناء الدولة) حيث ساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والاطار القانوني تلك الأمور التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة

في هذه المراحل (سالم وآخرون،2017) ، ذلك الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الأزمات و إلى تردي الأوضاع في الحياة العامة الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على فرص التنمية وعلى سلوك الأفراد وعلى المجتمع بشكل عام فتظهر حالة عدم الاستقرار الناتجة عن هذا الضعف في الجهاز التنفيذي الأمر الذي يقوض ويقلل من فرص نجاح الإدارة المحلية في أعمالها وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية، فإذا كان الجهاز التنفيذي المركزي يعاني من شبح الفساد فإن ما لا شك فيه ان ذلك الفساد سوف يمتد لأجهزة الوحدات المحلية والتي تستغل بدورها فساد السلطات المركزية فتُمْسِي اجهزة الوحدات المحلية أدوات في أيدي عناصر السلطة التنفيذية المركزية ووسيلة لامتداد واستمرار فسادها وبذلك يتحول نظام الادارة المحلية في هذه الحالة الى نظام إداري فاشل، وأقرب مثال لنا في هذا الصدد واقع ليبيا التي تعيش فراغاً دستوريا وسياسيا لأكثر من أربعة عقود حيث صنفت ليبيا من قبل منظمة الشفافية الدولية بأنها من أكثر الدول في حالة الفساد الاداري حيث نص تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2013 على " من الدول الأكثر فسادا بين الدرجتين 10-19 ليبيا والعراق وسوريا واليمن والسودان وجنوب السودان وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو وهايتي وتركمانستان وأوزبكستان ، وفي أعلى التصنيف بين الدرجتين 80-89 نجد الدنمارك والسويد وفنلندا " (سالم وآخرون ،2017) .

د-فيما يتعلق بالمسؤولية

تقوم الادارة العامة عموما والإدارة المحلية خصوصا على مبدأ المسؤولية الذي يعبر عن تكافؤ السلطة والمسؤولية" فلا مسؤولية بدون سلطة ولا سلطة بدون مسؤولية" (بن لامة و والعجيل،2019) وحيث أن الإدارة المحلية مبنية على منح الحكومة المركزية للوحدات المحلية سلطات وصلاحيات واسعة لإدارة شؤونها المحلية، تقابلها مسئوليات وواجبات جراء ذلك التفويض وتخضع لرقابة ومسائلة السلطات المركزية وكل ذلك يتم وفق القانون الدستوري ومدى الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية والذي يحد من طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية الأمر الذي يؤدي للإخلال بمبدأ المساءلة والرقابة المتبادلة والذي يعد عاملاً مشجعاً على الفساد، (سالم وأخرون ،2017) وكذلك الإلتزام الذي يحد من تسلط السلطات المركزية على الوحدات المحلية ويمنع الاخيرة من التهرب من المسائلة والمحاسبة على السلطات والصلاحيات الممنوحة لها، كذلك فأن من متطلبات نجاح وفاعلية نظام الادارة المحلية اخضاع جميع الوحدات المحلية للمسائلة والمحاسبة على أساس النتائج المحققة، وبذلك تكون جميع الأعمال والتصرفات للوحدات المحلية مقيدة بالقوانين كما تكون الحقوق مكفولة بالقانون أيضا وبهذا تكون الادارة المحلية تجسيداً لسيادة القانون وترسيخا للعمل

المؤسسي الذي يتجلى فيه الاستقرار المؤسسي وثبات الهيكلية الادارية مع تكامل في المؤسسات الرئيسية ، هذه الحالة لا تتحقق إلا في ظل نظام يتمتع باستقرار سياسي رصين.

من هنا يمكننا توضيح الأثر السلبي لظاهرة عدم الاستقرار السياسي على تفويض السلطة حيث تلجأ بعض الدول التي تعاني ازمة استقرار سياسي الى تفويض أكثر لسلطات الوحدات المحلية ، بغية الحصول على الرضاء الشعبي ، فيكون تفويض السلطات وفي تلك الأوضاع المتسمة بمظاهر عدم الاستقرار من انفلات أمني وفراغ دستوري أو تعطله وغياب الأجهزة الرقابية والضبطية في الدولة بدون مسؤوليات أي بدون قيود مع غياب المساءلة لعدم وجود أسلوب فعال للمحاسبة والمساءلة من واقع تفرضه ظاهرة عدم الاستقرار ، او يكون ذلك التفويض تفويضا غير حقيقي لامتصاص ردت فعل المواطنين ومن هنا يمكننا القول أن غياب المسؤولية يعني فشل مؤكد لنجاح نظام الادارة المحلية .

2: التأثير الغير مباشر للاستقرار السياسي على الإدارة المحلية :

كما يؤثر الاستقرار السياسي تأثيرا مباشراً على الادارة المحلية فإن هناك ثمة نواحي أيضا يكون فيها تأثير الاستقرار السياسي غير مباشر على نظام الإدارة المحلية ويمكم ايجازها فيما يلي:

أ- الناحية السياسية

إنه ومما لا مجال للشك فيه تأثر الحالة السياسية في الدولة بظاهرة الاستقرار السياسي فكلما اتسم النظام السياسي بالاستقرار والثبات كلما كانت الحالة السياسية في وضع جيد يظهر جليا من خلال المؤشرات الإيجابية للتنمية والتحديث السياسي والتداول السلمي للسلطة وسيادة العمل المؤسسي وابتعاد شبح الفساد السياسي والإداري عن الدولة، وغيرها من مظاهر الاستقرار السياسي وبذلك تكون المشاركة السياسية هي وسيلة الحكم الأولى في اتخاذ القرارات ، وكما أن الادارة المحلية هي احدى المظاهر السياسية المعبرة عن فاعلية المشاركة السياسية والديمقراطية حيث أن أحد الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها نظام ادارة المحلية هو ترسيخ المشاركة السياسية، والتي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشؤن المحلية تأسيساً مبدأ حكم الناس لأنفهم بأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع الإنمائية(قبائلي ، 2017) ، هذا في حالة الاستقرار السياسي أما عكس ذلك أي في حالة عدم الاستقرار فتتقلص المشاركة السياسية أو تنعدم ، حيث أنه بحدوث الاضرابات السياسية والنزاعات وشبه الحروب الداخلية وغيرها من مظاهر عدم الاستقرار سوف تسعى الدولة إلى تأكيد الوحدة السياسية وذلك من خلال توحيد أساليب وأنماط النشاط الإداري أي اعتماد المركزية الإدارية كتنظيم اداري لتثبيت سلطة الحكومة

المركزية والتمكين لها ، بما يحافظ على وحدة الدولة ويمنع تفتيتها (عاشور ، 1979) ، بدلا من اللامركزية الادارية.

بذلك فإن تأثير الاستقرار السياسي من ناحيته السلبية على الحياة السياسية هو تأثير جوهري وخاصة في ما يتعلق بمبدأ الديمقراطية والمشاركة السياسية والوحدة الوطنية ، مما يذهب الأثر بطبيعة الحال إلى نظام الادارة المحلية في حالة عدم الاستقرار، فإما أن يكون نظام الإدارة المحلية في العدم أو يكون مجرد عملية صورية لا جدوى منها .

ب-الناحية الاقتصادية

ينعكس تركيب الهيكل الاقتصادي للمجتمع على دور الحكومة في توزيع الأنشطة والموارد الاقتصادية على أقاليم المجتمع فيكون على عاتق الحكومة تحقيق التكامل الاقتصادي القومي وربط اقاليم الدولة ببعضها البعض لتحقيق هذا التكامل وذلك من خلال أجهزتها الإدارية العامة المتمثلة في سلطات الوحدات المحلية ، حيث أنه من الأهداف الرئيسية لنظام الادارة المحلية تقديم الخدمات العامة والسلع الضرورية والتنمية الاقتصادية والعمرانية لسكان الوحدات المحلية وذلك بضمان عدالة توزيع الخدمات على الاقاليم المختلفة والعمل على تكافؤ الأعباء المالية مع الخدمات التي تقدمها للمواطنين ، كذلك من الأسس التي يقوم عليها نظام الإدارة المحلية ، هو حق جمع مواردها الاقتصادية المحلية وحق التصرف في أغلبها وفق القوانين الصادرة من السلطة التشريعية في الدولة لها، كل ذلك يؤكد على دور العامل الاقتصادي على نظام الادارة المحلية ، ومن المتفق عليه بين علماء السياسة والاقتصاد هو اهمية الاستقرار السياسي للازدهار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والسياسية ، حيث أن الاستقرار السياسي يعد عاملا مؤثرا في النمو الاقتصادي ويتوقف عليه ، ففي حالة عدم الاستقرار السياسي مثلا قد يؤدي حق التصرف بالموارد الواقعة داخل الاقاليم إلى صراع وحروب بين سكان الوحدات المحلية قد تتحول الى حروب اهلية وحركات انفصالية من أجل التصرف بتلك الموارد وما يحدث في ليبيا حاليا خير دليل وخاصة فيما يتعلق بموارد النفط في ليبيا ومخاطره على الاقتصاد والحدة الوطنية في ليبيا .

ويرى بعض علماء السياسة والتنمية الاقتصادية أن اجتداب رأس المال والتكنولوجيا اللازمين لاقتصاد اكثر نموًا وازدهارًا يحتاج إلى مركزية السلطة للتخلص من الهياكل التقليدية التي تبطل عملية التعبئة ، لذلك فهم يرون أن أي محاولة لمنح الاستقلال الذاتي للوحدات المحلية سوف يأتي بنتائج عكسية ، وفي هذا الصدد يبين الكاتب الشهير Fried Riggs أن ضعف المحليات يكون نتيجة منطقية للتخلف وعدم الاستقرار الذي تعيشه الدولة (الطعامنة ، 2003) ، أي انه في حالة عدم الاستقرار السياسي أو بعض مظاهره، لا مجال للأخذ بنظام الادارة المحلية ، حيث أن منح صلاحيات

واسعة واستقلال للوحدات المحلية في ظل ظروف التخلف وعدم الاستقرار يؤدي إلى فشل نظام الادارة المحلية والى ركود أكثر منه في التنمية .

ج-الناحية الاجتماعية

يعتبر نظام الإدارة المحلية عنصراً مهماً في تفعيل الوعي الاجتماعي والثقافي حيث تتنامي من خلاله نفسية وذهنية الولاء الفردي والاجتماعي للنظام السياسي بدلا من الولاء الجهوي والطائفي والقبلي والديني، فهي بذلك داعما للتكامل الاجتماعي، وفي الوقت نفسه فإن التكامل الاجتماعي يعد عاملًا مهما من عوامل نجاح الادارة المحلية إلا أنه في حالة ظهور عدم التجانس الاجتماعي بسبب النعرات الطائفية والاختلافات الايديولوجية والمذهبية التي تؤججها القوى الخارجية من خلال اجندتها السياسية في الداخل والخارج ، ولا يكون ذلك إلا في حالة عدهم الاستقرار السياسي وغياب الدور الحكومي في ارساء ثقافة الوحدة الاجتماعية والوطنية والتعبئة لها والعمل على ازالة الاحتقانات والضغائن بسبب الاختلاف المذهبي أو العرقي أو الأيديولوجي، ففي هذه الحالة يصبح نظام الإدارة المحلية غير قادر على الوفاء بمتطلبات الاستقلال التنظيمي والإداري والمالي(عاشور، 1979) ′ فالمجتمع الذي تسوده ظاهرة عدم الاستقرار بشكل عام من المنازعات القبلية والعشائرية والعرقية ، وزيادة الطموحات القبلية التي تعتز بهويتها المحلية بشكل قد يهدد سلامة الوحدة الوطنية لبعض الدول (الطعامنة ، 2003)، ففي مثل هذه الحالة تلجأ بعض الحكومات بإيمان منها، بعدم منح الوحدات المحلية سلطات واختصاصات واسعة وتمارس عليها رقابة تتصف بالمغالاة والشدة في كثير من جوانبها ، كل ذلك مدفوعاً بهاجس الخوف من تفتت النسيج الاجتماعي والحفاظ على وحدة الدولة هي تأثيرات واضحة من عدم الاستقرار السياسي على اللحمة والنسيج الاجتماعي وبالتالي التأثير على نظام الادارة المحلية.

ثانيا: تأثير نظام الإدارة المحلية على الاستقرار السياسي

فيما سبق تناولنا بالدراسة بعض جوانب التأثير للاستقرار السياسي على الإدارة المحلية وهو مشكلة البحث الرئيسية وذلك من خلال دراستنا للأطر النظرية للاستقرار السياسي والادارة المحلية كذلك سوف نتناول بالدراسة التحليلية دور الادارة المحلية في ترسيخ ودعم الاستقرار السياسي وذلك من خلال النواحي التالية :

1- فيما يتعلق بالتكامل القومي والوحدة الوطنية.

يعتبر نظام الإدارة المحلية عنصرا مهماً في تفعيل الوعي الاجتماعي والثقافي حيث تتنامي من خلاله نفسية وذهنية الولاء الفردي والاجتماعي للنظام السياسي بدلا من الولاء الجهوي والطائفي والقبلي والديني، حيث تتميز الإدارة المحلية بقربها من الأفراد مما يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل وتكييف النظام الإداري ليلائم الأفراد دون تطويعهم ليتكيفوا مع الإدارة وإشراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لأن الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات. لذا تعتبر الادارة المحلية داعما رئيسيًا لتحقيق التكامل القومي حيث أنها دعامة فاعلة في تحقيق الوحدة الوطنية وبالتالي فإنها عاملا مهما في تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وذلك من خلال السلطات والصلاحيات الممنوحة لها بدلا من تركيزها في العاصمة السياسية، الأمر الذي من شأنه زيادة درجة الثقة بين المواطنين والنظام السياسي وذلك بتنامي الشعور الايجابي من قبل افراد الوحدات المحلية اتجاه السلطات المركزية حيث يشعرون بأهمية مكانتهم في الدولة ، وذلك من خلال نقل بعض السلطات والاختصاصات التنفيذية والادارية لهم ، الامر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تنامي الروح الوطنية والولاء القومي لديهم، فالإدارة المحلية تسهم بربط السلطات المركزية بالقاعدة الشعبية ، فهي تدعم وترسخ ثقة المواطن من خلال شعوره باحترام حريته وكرامته من خلال تلك التفويضات الممنوحة له ، الأمر الذي يزيد من رغبته في المشاركة الإيجابية في إدارة الشؤون المحلية ، مبتعدين بذلك عن السلبية واللامبالاة ، كما تعمل الإدارة المحلية على زيادة أحساس الأفراد بانتمائهم الإقليمي والقومي من خلال انخراطهم الفعلي في الحمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وبالتالي فهي تساهم في تحقيق التكامل القومي الذي يعتبر عاملا مهما من عوامل الاستقرار السياسي في الدولة والذي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير والتنمية.

كما أن الادارة المحلية تسعى إلى الاتحاد ولا ترغب في التوحيد وهي ترفض التناظر والمشابهة وترغب في الاحتفاظ بالأصالة وتسعى نحو التميز وترفض الاحتواء ، مما يجعلها قلعة وحصنا قويا ضد أعداء الوطن حيث تضيق الفجوة بين المواطنين والأنظمة الحاكمة وتزيل عوامل الشك والريبة من أذهان الافراد تجاه الحكومات وتساهم في القضاء على استئثار القوى السياسية وتسلطها داخل الدولة مما يجهض ويضعف مراكز القوى منها والقضاء عليها نهائيا عن طريق الأشخاص الذين يتولون إدارة الشؤون المحلية وهم من أبناء الوحدة المحلية المنتخبون (سماعيلي ، 2013) ، وهذا من شأنه يدعم التكامل القومي والوحدة الوطنية ومن ثم تكون دعامةً للاستقرار السياسي .

2-فيما يتعلق بترسيخ المشاركة السياسية

تعتبر الادارة المحلية تجسيدا للمشاركة السياسية الفعالة ، فهي تعتبر مدرسة للتنشئة السياسية للأفراد وخاصة في نشر ثقافة القيم الديمقراطية والمشاركة السياسية من خلال العمل على إعداد القيادات الصالحة و تدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية و توفير أسباب التنمية الاجتماعية السليمة وخاصة في المجتمعات التي يعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء إلى المجتمع بالإضافة إلى تغيير الأنماط الاجتماعية بين الأفراد و تتولى هيئات منتخبة الإشراف على هذه المصالح المحلية ، فانتخاب أعضاء المجالس المحلية يعد أحد الأركان الأساسية لضمان استقلال هذه المجالس عن السلطات المركزية ولترسيخ مفهوم الديمقراطية الذي يمثل روح العصر الحديث ولاختيار أعضاء المجالس المحلية من الأشخاص الذين يرتبطون ارتباطا مباشرا بالمصالح المحلية ، تنجم عن ذلك ممارسة السيادة الشعبية ومزاولة الشعب بنفسه مسؤولياته العامة ، وكذا وجود رقابة إدارية كون الهيئات المحلية أصبحت دولاً داخل دولة وتمارس الهيئات المحلية الاختصاصات المنوطة بها تحت إشراف الإدارة المركزية وضمن إطار رقابة فعالة من قبل هذه الأخيرة حرصا على حماية الوحدة القانونية والسياسية للدولة وتستطيع الوحدات الإدارية المحلية التمسك بقراراتها على الرغم من اعتراض الهيئة المركزية عليها حتى توافق عليها. (قبايلي ،2017).

وغنى عن القول بأن الإدارة المحلية هي مدرسة نموذجية للديمقراطية وأساساً لنظام الحكم الديمقراطي في الدولة بأكملها ،حيث أن اشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية يدربهم على أصول العمل السياسي ومن ثم التعود على المشاركة السياسية ، ومن هذا المنطلق تكون الادارة المحلية جوهر المشاركة السياسية والتي تعد ركيزة من ركائز الاستقرار السياسي ودعامة مهمة من دعاماته.

3-فيما يتعلق بالشرعية.

تعاني بعض الأنظمة السياسية من أزمة الشرعية فتختلف حدتها من دولة إلى أخرى ويساهم في ذلك العديد من العوامل التي تنبثق من خلالها أزمة الشرعية ، التي تهدد استقرار النظام السياسي وعدم انفتاحه على أفراد المجتمع وعلى اشراكهم في العملية السياسية (ضافري ، 2017) وهنا إذ نشير إلى التأثير المتبادل بين الإدارة المحلية والشرعية، سبق وأن أكدنا انه كلما زاد معدل الشرعية للنظام السياسي كلما زاد ترسخ الاستقرار السياسي والعكس صحيح فحين ما تمنح السلطات والصلاحيات للمجالس المحلية من قبل الحكومة المركزية والتي غالباً ما تكون تلك المجالس من اختيار افرد الوحدة المحلية عن طريق الانتخابات، زد على ذلك قرب تلك المجالس من المواطنين ونظراً لحالة التعايش بينهم وتفرغهم لتقديم الخدمات والرفاهية لهم، وإشراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية حيث أنهم الأقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات ،

فإن هذا الأمر بطبيعة الحال يؤدي الى استحسان وقبول ورضا المواطنين عن السلطات المركزية ومن ثم عن النظام السياسي وهو جوهر الشرعية، وكما يرى ديفيد استون أن العجز في الشرعية يأخذ أشكال لعل اهمها تقلص الدعم الانتشاري (ضافري ، 2017) ، الذي يظهر جليا في هاتين الحالتين الأولى في رغبات المواطنين وتطلعاتهم لا تصل في الوقت المناسب وتأخذ وقتا طويلا نسبياً وذلك بسبب مركزية النظام وروتين البيروقراطية أي عدم اعتماده لنظام الادارة المحلية أو اللامركزية الإدارية الأمر الذي يؤدي إلى زوال الوازع الداخلي للأفراد الذي يرتبط وجوده بالشرعية ، إذ يحل محله علاقات تقوم في أساسها على الإكراه والقوة بدلاً من القناعة والرضا ، حيث يرفض المحكومين الطاعة والولاء للحكام وفي هذا الصدد يقول دوفرجيه " المواطنون في ظل الحكم الشرعي يطيعون الحكومة طاعة طبيعية ، أما في الحكم الغير شرعي فالمواطنون محمولون بطبيعة الحكم أن يرفضوا الطاعة وعلى ألا يذعنوا إلا مكرهين مقهورين ، فحين تكون الحكومة غير شرعية فإن ذلك يدفعها إلى استبداد شديد وقسوة كبيرة ".(والي ،2003) مما يخلق أزمة في الشرعية والتي تعد من أهم وأخطر واعمق الازمات التي تعاني منها الدولة فهي عاملا رئيسياً لظاهرة عدم الاستقرار السياسي. لذا نجد أن نظام الادارة المحلية يعد أحد دعائم الشرعية والتي تعتبر بدورها دعامةً أساسيةً للاستقرار السياسي، وكما أن نظام الادارة المحلية يتوقف الاخذ به على عامل الاستقرار السياسي وعليه يمكننا تأكيد دور وأهمية الإدارة المحلية في ترسيخ الاستقرار السياسي من خلال دعمها للشرعية وهذ تأكيدا للعلاقة المتبادلة للاستقرار السياسي والإدارة المحلية .

خاتمة

ان أصعب وظيفة للنظام السياسي هي بلوغ حالة الاستقرار فهي الغاية الأسمى التي تسعى إليها النظم السياسية والتي يتوقف عليها تحقيق الاهداف والغايات الاخرى لتلك النظم، فهي الحالة الوحيدة التي تسمح للنظام السياسي أن يضع أهدافا وخططاً يمكنه تحقيقها في ظل الامكانيات والظروف المتاحة له وعن طريق الوسائل والآليات المناسبة وبأساليب تنظيمية تتوافق مع وضعه السياسي والأمني ، إذا فالاستقرار السياسي غاية ووسيلة في نفس الوقت، فكونه غاية أي أنها حالة تسعى كافة النظم بلوغها نظرا لأهميتها، أما كونها وسيلة فهي وسيلة غير مباشرة حيث تعد من العوامل الداعمة لجميع الوسائل التي تتحقق من خلالها الاهداف الجوهرية لتلك النظم، ومن خلال هذه الورقة البحثية يمكن القول أن الادارة المحلية والتي تعد من الوسائل التنظيمية لتحقيق تلك الاهداف فإنها تتوقف وتتأثر بطبيعة الحال على تلك الحالة أي على حالة الاستقرار السياسي لذا نرى أن ظاهرة الاستقرار السياسي هي ظاهرة سياسية مؤثرة جداً في نظام الادارة المحلية وعاملا رئيساً من العوامل المؤثرة فيها وهذا تحقيقاً لصحة الافتراضية الأولى.

لعل من أهم وأبرز سمات وفوائد نظام الادارة المحلية كونها عنصراً فعالاً وداعما مهماً لترسيخ المشاركة السياسية، كما أنها تمثل دعامة مهمة من دعائم الشرعية وعنصرا مساهماً في نجاح التنمية بجميع انواعها كما تعد من المتغيرات الرئيسية للتكامل القومي والوحدة الوطنية، وبالتالي فهي داعما مؤثرا من دعائم الاستقرار السياسي ، أي انها تدعم تحقق الاستقرار السياسي وهذا ما يؤكد صحة الافتراضية الثانية التي تفيد بوجود علاقة متبادلة بين الاستقرار السياس ونظام الادارة المحلية .

لذا نرى أنه يتوجب على المشرعين سواء أكانت التشريعات "دستورية أو التشريعات التنظيمية العامة للسلطات التنفيذية" أن يضعوا في حسبانهم أهمية حالة الاستقرار ودورها في تقدم ورفاهية الدولة واستمراريتها وأنه لا يمكن اعتماد نظام الادارة المحلية في دولة يسودها عدم الاستقرار السياسي لان ذلك يؤدي الى نتائج غير محمودة وخاصة في تلك الدول التي تعاني من فراغ سياسي وفراغ دستوري كحالة ليبيا الآن ، اما في الدول التي تسير نحو التحديث السياسي والتنمية السياسية فهي يتوجب عليها الأخذ بنظام الإدارة المحلية وبطريقة متكاملة بتفويض السلطات الممنوحة للوحدات المحلية تفويضاً واقعياً بعيداً عن هيمنة السلطات المركزية وتدخلاتها ، لما لها من دور فعال في دعم الاستقرار والتنمية والتكامل القومي وترسيخ المشاركة السياسية وبالتالي دعم الشرعية ، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاهتمام العلمي والأكاديمي بحقل الادارة العامة والتي هناك شبه اجماع بين المهتمين بهذا الحقل العلمي من العلماء السياسيين والاداريين والقانونيين وغيرهم بأن الادارة العامة حقل علمي مستقل يدرس في معاهد وكليات خاصة به في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وغيرها ، كما تعد الادارة المحلية من أفضل الوسائل التنظيمية للإدارة العامة لذا يجب على الدول التي ترغب بالأخذ بنظام الإدارة المحلية ان تسعى لإعداد الكوادر الوظيفية الكفؤة والمتخصصة في مجال الادارة العامة والادارة المحلية وذلك من خلال تكثيف الدورات الدراسية والاكاديمية وانشاء المعاهد المختصة في هذا المجال المتطور وخاصة بعد ظهور الاتجاهات الجديدة في حقل الادارة العامة على الخصوص والعلوم السياسية على وجه العموم كالحكومة الالكترونية والحوكمة والخصخصة والحكم الرشيد والشفافية والمساءلة والمحاسبة وغيرها من المصطلحات الحديثة، حتى يحقق نظام الادارة المحلية الأهداف التي أسس من أجلها .

المراجع

1- **ابراهيم، توفيق حسنيين. (**1992) ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية

2- أبوخويط، ناجم . وآخرون (2017) ، متطلبات ومعوقات تطبيق نظام الادارة المحلية في ليبيا، مجلة الليبية للعلوم الانسانية والتطبيقية، العدد الخامس اكتوبر.

3- **اسماعيل، سلوى محمد** . (1999)، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب. رسالة ماجستير جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

4- **إكرام،"عبد القادر** بدر الدين .(1981) .ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر .أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

5- الشاهر ،شاهر اسماعيل الاستقرار السياسي(2016.8.31).معاييره ومؤشراته. مقال بالنت بعنوان : http://www.dampress.net/mobile/?page

6- **الصفار، حسن موسى.** (2005) .الاستقرار السياسي والاجتماعي.. ضرورته وضماناته ط 1 . بيروت : الدار العربية للعلوم،

7- **الطعامنة ، محمود محمد.** (18-20. 2003) نظم الإدارة المحلية(المفهوم والفلسفة والأهداف)الملتقى العربي الأول نظم الادارة المحلية في الوطن العربي، صلالة –سلطنة عمان.

8- **المعالي ، أيمن عودة ،2012** الادارة العامة الحديثة ،ط2 . عمان : دار وائل للنشر

9- **أمين، إيمان نور الدين** .(1990)، دور المدرسة في التنشئة السياسية، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

10- **بن لامة، فرج محمد. والعجيل، سالم أحمد.** (2019). مقدمة في الادارة العامة. ط2 .طرابلس مكتبة طرابلس العلمية العالمية.

11- بوعافية ،محمد صالح. (يونيو 2016) ، "الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات" ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر،.

12- **جلال، عز الدين أحمدا**. (1986). الإرهاب و العنف السياسي،ط1 .القاهرة: دار الحرية

13- **حاج سليمان، رائد نايف** .(2009). محددات الاستقرار السياسي. الحوار المتمدن ،العدد 2805 ،2009.10.20 صفحة بالنت بعنوان الحوار المتمدن

14- **خشيم، مصطفى عبد الله ابو القاسم** (2002). مبادئ علم الادارة العامة.ط2 . طرابلس: الجامعة المفتوحة .

15- **دراوش، نادية**.(2015) الادارة المحلية وعملية التنمية في الجزائر المعوقات ومقاربات الاصلاح، رسالة ماجستير . جامعة د.مولاي طاهر- سعيدة .كلية الحقوق والعلوم السياسية العام الجامعي 2014- 2015

16- **رضوان، أحمد الرجوب سلامة** ،(2005) .الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة ماجستير، (جامعة اليرموك.

17- **زايد ،أحمد.** (1985) . الدولة في العالم الثالث(الرؤية السوسيولوجية). ط1 . مصر: دار الثقافة للنشر و التوزيع .

18- **سالم وأخرون** (2017).الفساد الإداري أسبابه ،آثاره السلبية وآليات معالجته. مجلة الليبية للعلوم الانسانية والتطبيقية، العدد الخامس اكتوبر.

19- **سماعيلي ، ياسين عبد الرزاق**، (2013).الادارة المحلية ومتطلبات التنمية ، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

20- **ضافري، زينة** (2017). أزمة الشرعية وبناء المؤسسات في النظام المصري 2011-2015،(رسالة ماجستير جامعة العربي بن مهيدي .

21- **طارق ، عبد الوهاب**. 1999سيكولوجية المشاركة السياسية ،(القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر،) ص32.

22- عاشور، احمد صقر.(1979) .الادارة العامة "مدخل بيئي مقارن مقارن" ط1 . بيروت : دار النهضة العربية .

23- **عبد الكافي، اسماعيل**. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي –انجليزي) ص 13 كتاب الكتروني بموقع بالنت بعنوان www.Kotobarabia.com

24- **قبايلي، سعاد.** (2017) . دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية ، رسالة ماجستير جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة. كلية الحقوق والعلوم السياسية .

25- **محفوظ، محمد.** (2006) في معنى الاستقرار السياسي، جريدة الرياض السعودية . العدد 13819، الثلاثاء 2006.4.25 نسخة متاحة على شبكة الانترنت بعنوان:
http://www.alriyadh.com/2006/04/25/article149109.html.

26- م**حمد، محمد علي وعلي عبدالمعطي محمد**، (1985)السياسة بين النظرية والتطبيق . بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

27- **مهنا، محمد نصر**،(1998) .النظرية السياسية والعالم الثالث،ط3 . الإسكندرية : المكتب الجامعي

28- **مهيدات ، عبد الرحمان موسى النهار**(2007). أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية .دراسة حالة الأردن ،السعودية ،مصر ،تونس).رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك.
29- **والي، خميس حزام**.(2003). اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية "مع الاشارة الى التجربة الجزائرية بيروت: مكز دراسات الوحدة العربية .